

التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة

- دراسة تجربة الجزائر والسودان -

Microfinance between policy and practice -Study of Algeria and Sudan- □

أ. مساح وفاء^[*] & د. شبوطي حكييم^[**]

كلية العلوم الاقتصادية والنجارية وعلوم النسيير

جامعة المدينة

تاريخ النشر: 01 جوان 2018

تاريخ قبول النشر: 14 ماي 2018

تاريخ الارسال للنشر: 03 أبريل 2018

الملخص:

تعدّ تجربة البنوك السودانية أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي ، واهتمام هذا الأخير على مستوى سياساته الكلية بنهج التمويل المصغر ، دفعنا الى تسليط الضوء على هذه السياسات وابرار قدرتها على خلق بيئة مشجعة لتلائم خصوصية برامج التمويل المصغر للاستفادة منها في توسيع نطاق هذه الصناعة في الجزائر ، وهذا من خلال التطرق الى أهم مرتكزات التمويل المصغر وأدواره التنموية ، وانتقلنا الى اظهار التوافق في الرؤى بين مبادئ التمويل الإسلامي ومتطلبات التمويل المصغر ، وكذا مؤهلات البنوك الإسلامية لتكون أحد صناعات التمويل الإسلامي المصغر ، وأخيرا تطرقنا الى واقع التمويل الإسلامي المصغر في السودان مع استعراض تجربة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية كنموذج ناجح في هذا المجال ، وبعدها الى تحليل هذا الواقع في الجزائر الذي استدعى منا التعريف بتجربة مؤسسية هامة في هذا المجال على مستوى بنك البركة الجزائري. وخلصت الدراسة الى أن قطاع التمويل الإسلامي المصغر لا يزال ناشئا في الجزائر مع ضرورة محاكاة بعض سياسات السودان التي نجحت في وضع إطار متكامل في تقديم هذا النوع من التمويل.

الكلمات المفتاح : التمويل المصغر ، التمويل الإسلامي المصغر ، السياسات ، الواقع ، السودان ، الجزائر.

تصنيف JEL : A20, G20, O55

ABSTRACT

The experience of the Sudanese banks is the first integrated Islamic experience managed by the Central Bank, and the latter's interest of microfinance approach at the level of its general policy, has pushed us to highlight these policies and demonstrate their ability to create an environment that suits to the specificity of microfinance programs. And in turn to benefit from the expansion of this industry in Algeria. This is by addressing the most important aspects of microfinance and its developmental roles. We have also transitioned to show consensus in the visions between the principles of Islamic finance and the requirements of microfinance. Moreover, the qualifications of Islamic banks to be one of the pioneers of Islamic microfinance. Finally, we discussed the reality of microfinance in Sudan and reviewed the experience of the Bank of Savings and Social Development as a successful model in the field. To analyze this reality in Algeria, required us to introduce an important institutional experience in this area at the level of Al Baraka Bank of Algeria.

The study concluded that the microfinance sector is still emerging in Algeria. And the importance emulating some of the policies of Sudan, which succeeded in developing an integrated framework in providing this type of funding.

Keywords : microfinance, Islamic microfinance, politics, reality, Sudan, Algeria.

Jel classification codes : A20, G20, O55.

I - تمهيد :

ظهر التمويل المصغر من رحم الحاجة إلى أسلوب تنموي اقتصادي يتصدى للإقصاء المصرفي والمالي الذي يطال شريحة لا يستهان بها من الأفراد من محدودي الدخل والفقراء ، عبر ادماجهم ضمن نطاق الحصول على الخدمات المالية الضرورية لتنمية وتطوير أنشطتهم ، ومن هنا جاءت صحة التمويل المصغر كإحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومحدودي الدخل حيث اكتسبت اهتماما متزايدا وانتشارا واسعا خصوصا بعد النجاح المحقق في تجربة بنك غرامين في بنغلاديش لمؤسسه محمد يونس الذي استفل المهارات والطاقت الكامنة لفئة المهتمين في تحقيق تنمية اقتصادية ، فحصله على جائزة نوبل في 2006 محي فكرة الاعتقاد السائد بعدم أحقية وأهلية الفقراء للتعامل في المنتجات المالية ، ومن هنا أصبحت هذه الفئة الفقراء تشكل قاعدة عريضة من العملاء المحتملين وتمثل سوقا واعدة تجذب البنوك التجارية وتدفعها إلى تصميم نظام تمويل من يفي باحتياجات هذه الفئة المهمشة .

ورغم الانتشار الواسع والنمو الكبير الذي شهده التمويل المصغر إلا أن شريحة عريضة من فقراء المسلمين تحجم عن استخدام خدماته بسبب معتقداتهم الدينية ، هذا ما استدعى ضرورة تكامل التمويل المصغر مع التمويل الإسلامي لتكون الثمرة تمويل مصغر بصبغة إسلامية يهدف إلى تلبية احتياجات هذه الشريحة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وأمام ما تعرفه المالية الإسلامية من رواج واسع جعل التمويل المصغر يمثل خطوة مهمة أمام صناعة التمويل الإسلامي وفرصة جيدة حتى يعكس هذا الأخير جوهر منظومة قيمه ومكون رسالته ، وضمن هذا الإطار جاءت فكرة العمل على تشجيع البنوك الإسلامية على الاهتمام بتصميم برامج جادة في مجال التمويل المصغر مع ضرورة تطبيق أفضل المبادئ والممارسات المتعارف عليها عالميا ، ومع تميز المصارف السودانية في تقديم خدمات التمويل المصغر الإسلامي خصوصا في ظل أسلمة النظام المصرفي حيث يقوم البنك المركزي بسن تشريعات تناسب طبيعة وخصائص عمل البنوك الإسلامية . من هنا تبلورت معالم الإشكالية الرئيسية :

1. **الإشكالية :** إلى أي مدى تساعد السياسات المنتهجة في السودان في إنجاح برامج التمويل الإسلامي المصغر ؟ وهل تصلح للمحاكاة في الجزائر ؟ .

2. **الأسئلة الفرعية :** سنحاول الاجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال الأسئلة التالية :

- هل تحدث برامج التمويل المصغر أثارا تنموية من شأنها دفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ؟ .
- هل يصلح تطبيق التمويل الإسلامي على التمويل المصغر بحيث لا تعارض في المبادئ بينهما ؟ .
- ما واقع تطبيق التمويل الإسلامي المصغر في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني وبنك البركة الجزائري ؟ .
- 3. **أهمية الدراسة :** جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على فقه اقتصادي جديد يمثل في تجربة التمويل المصرفي الإسلامي في مجال التمويل المصغر ، والسعي للمساهمة في تنمية وتطوير هذه الصناعة لما تؤديه من أدوار في إدماج الفقراء في النظام المالي وتمكين ذوي الدخل المنخفضة من تحسين ظروف معيشتهم عبر توفير موارد مالية مستدامة لأنشطتهم الصغيرة في إطار استراتيجية مكافحة الفقر ، واستعراض تجربة السودان من خلال تشخيص وعرض واقع هذا التمويل لدى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وهل السياسات المتبعة مشجعة لزيادة تعزيز برامج التمويل المصغر الإسلامي ، ومن ثم الانتقال الى تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المصغر للخروج بأهم التحديات والمشاكل لمعالجتها مستقبلا وتفعيل تطبيق هذه الصناعة .
- 4. **أهداف الدراسة :** تنحصر أهم أهداف الدراسة في ما يلي :
 - إبراز أهمية التمويل المصغر كقفاطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - اظهار الاتساق والتوافق في الرؤى بين مبادئ الشريعة الإسلامية وبرامج التمويل المصغر .
 - عرض تجربة السودان على اعتبارها مركزا لصناعة التمويل المصغر الإسلامي مع أخذ مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كأنموذج .
 - عرض تجربة بنك البركة وتشخيص البرنامج النموذجي للتمويل المصغر ومحاولة الاستفادة من نهج السودان في تقديم خدمات التمويل المصغر .

I. محاور الدراسة :

المحور الأول: التمويل المصغر ، مرتكزاته وأدواره التنموية

يمثل التمويل المصغر فكرا وممارسة لرؤى جديدة في اقتصاديات التنمية ، بل إن البعض عده بمثابة ثورة صغرى في مجال التمويل التنموي ، حيث يمثل قفزة في فلسفة وممارسات القضاء على الفقر والتمكين الاقتصادي ، فقد أصبح من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من مشكلة الفقر وما تلقبه من شرارات على مختلف نواحي حياة أفراد المجتمع ، وذلك من خلال توسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل والعمل على انتشالهم من دائرة الفقر وتمكينهم بمشاريع مدرة للدخل ، وعليه سنحاول عرض المفاهيم المرتبطة بالتمويل المصغر وأهم الأدوار التي يؤديها .

أولا : مرتكزات التمويل المصغر .

1. مفهوم التمويل المصغر :

تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد للتمويل المصغر حتى قيل أنه مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده ، لذا سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف .

1.1. مفاهيم عامة للتمويل المصغر :

- يقصد بالتمويل المصغر مجموعة البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية ، القادرين في الوقت نفسه على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل ، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي الدخل المتدني والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية .

2.1. مفهوم التمويل المصغر لدى بعض المنظمات الدولية :

- ذهبت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP* إلى تعريف التمويل المصغر على أنه تقديم الخدمات المالية ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع للفئات منخفضة الدخل من السكان على غرار الحرفيين وصغار التجار والمزارعين وحتى الموظفين، ويشمل كذلك تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل للمنشآت الصغرى . ويمكن الخروج بتعريف للتمويل المصغر على أنه جملة من الخدمات المتكاملة مالية كالإقراض والادخار والتأمين والتحويلات وغير مالية كالترتيب والتعليم المالي، موجهة لفئة الفقراء الناشطين اقتصاديا ومحدودي الدخل القادرين على تنظيم مشروعات صغيرة مدرة للدخل أو تنمية مشاريع قائمة، بهدف تحسين مستواهم المعيشي وتحقيق الأمن الاقتصادي ومحدودي الدخل القادرين على تنظيم مشروعات صغيرة مدرة للدخل أو تنمية مشاريع قائمة، بهدف تحسين مستواهم المعيشي وتحقيق الأمن الاقتصادي لهم مما يساهم في ادماجهم وتخفيف حدة الفقر وتحفيز الاقتصاد. لكن يبقى اشكال تحديد عملاء التمويل المصغر ومعرفة الاطار أو الحيز الذي يمكن على أساسه اعتبار فرد على أنه من الفئة التي يستهدفها هذا التمويل.

2. عملاء التمويل المصغر : على العموم يمكن القول أن عملاء التمويل المصغر هم الفقراء الناشطين اقتصاديا أو الأفراد ذوي الدخل المحدود مع شرط توفرهم على مهارات وقدرات تمكنهم من بدء مشاريع استثمارية³، ويشرح الشكل رقم 01 الفئة المستهدفة من التمويل المصغر حيث تظهر دائرة الفئة المستهدفة من التمويل المصغر مكونة من شديدي ومتوسطي الفقر إضافة إلى غير الفقراء المعرضين للفقر، كما أن خدمات التمويل المصغر تكون حول خط الفقر بحيث يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئة المستهدفة فخدمات التمويل المصغر غير مناسبة لهم بحيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى. ومن خلال العرض السابق لأهم مفاهيم التمويل المصغر وكذا الفئات التي يستهدفها هذا التمويل يمكن طرح الشكل رقم 02 الذي يوضح مفهوم التمويل المصغر وعملاؤه.

3. خصائص التمويل المصغر : تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل المصغر بالخصائص التالية :

- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة⁴.
- تركيز مؤسسات التمويل المصغر على استخدام بدائل مستحدثة للضمانات كالضمانات الجماعية⁵.
- التمويل المصغر يشمل عملية تعليمية للعملاء وبالتالي هو تمويل تنموي يعمل على تغيير سلوك المتعاملين في اتجاهات إيجابية⁶.
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل المصغر⁷.
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية⁸.

ثانيا: الأدوار التنموية للتمويل المصغر.

1. دور التمويل المصغر في محاربة الفقر : يمثل هذا التمويل أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفضة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية، وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما ينعكس على تحسين ظروف الفقراء حيث ساهمت برامج التمويل المصغر في زيادة امتلاكهم لعدد أكبر من الأصول واستثمارها في رفاهية الأسرة .
2. تمويل المشاريع الصغيرة : يعتبر التمويل المصغر القوة المحركة للمشروعات الصغيرة حيث يهدف إلى نمو الأعمال الصغيرة وتوزيع أنشطتها مما يساهم في زيادة تعزيز النمو الاقتصادي¹⁰.
4. أدوار اجتماعية : يعتبر التمويل المصغر عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي حيث يعطي الفئات الاجتماعية المهمشة فرصة التفاعل مع العملية الانتاجية، ويعزز شعور الأشخاص الحاصلين على هذا التمويل بالثقة والقدرة على اتخاذ القرار كما يعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز دورها الريادي . فهو بذلك يلعب دورا فاعلا في الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع بتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء¹².
5. أدوار اقتصادية : يحقق التمويل المصغر جملة من الفوائد الاقتصادية يمكن اجمالها في إعادة الاعتبار للعديد من الأنشطة كالحرف والصناعات التقليدية، وزيادة فرص التوظيف الذاتي للأفراد الذين لم يكن لديهم فرصة للعمل بأجر لدى الهيئات الأخرى وتخفيف الاستعانة بالبدائل الأقل انتاجية كالإعانات الاجتماعية للبطالة وغيرها، كما تساهم القروض في زيادة نسبة الناتج إلى راس المال في الأجل الطويل¹³.

المحور الثاني : التمويل الإسلامي المصغر والبنوك الإسلامية.

1. التأصيل النظري للتمويل الإسلامي المصغر : حتى تقوم باستنباط مفهوم التمويل الإسلامي المصغر لابد من التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي ومعرفة هل بإمكاننا إسقاط التمويل الأصغر على التمويل الإسلامي وأنه ليس هناك تعارض بين مبادئهما.

1.1. ما هو التمويل الإسلامي ؟ : ففي دراسة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فقد تم النظر للتمويل الإسلامي بأنه تمويل عيني أو مالي إلى المنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية¹⁴.

2.1. المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي : لا يتم فهم نظام التمويل الإسلامي المصغر فهما كاملا ودقيقا إلا في سياق فهم موقف الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ الشرعية فيما يلي¹⁵ :

- تحريم الفائدة أخذًا أو عطاءً بوصفها عائدا ثابتا بدون التعرض للمخاطرة.
- عدم السماح بتمويل مشاريع تمارس أنشطة محرمة في الإسلام وغير أخلاقية.
- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم بمعنى أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة والمخاطرة.
- جميع العمليات المالية يجب أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اقتصادي حقيقي.
- منع الاستغلال التعاقدوي ويعني ذلك أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تكون على دراية تامة بشروط العقد في ظل انتفاء الجهالة والغرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

* CGAP: وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة مكونة من 31 هيئة تنموية عامة تعمل سويا لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية تم تأسيسها سنة

1995 ومقرها البنك الدولي.

3.1. هل يصلح تطبيق التمويل المصغر على التمويل الإسلامي ؟ : بمقارنة مبادئ التمويل الإسلامي مع متطلبات التمويل المصغر يتضح أن عناصر هذا الأخير تتسق مع الأهداف العامة للنظام المالي الإسلامي ، حيث يتلاقى كلاهما في مساعدة الفقراء لإخراجهم من دائرة الفقر والمساهمة في التنمية¹⁶ ، وهدف تعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة مبتكرة ، هذا التكامل يخلق إطارا لانصهارها في قطاع جديد متخصص يعرف باسم التمويل الإسلامي المصغر¹⁷ ، والذي يعرف علي أنه تقديم خدمات مالية بصيغ تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية الى الفقراء الناشطين اقتصاديا والمستبعدين من النظام المالي الرسمي¹⁸ ، وهو يمثل ملتقى مجالين يشهدان نموا سريعا وهما التمويل المصغر والتمويل الإسلامي فهو يجمع ما بين المبادئ الاجتماعية الإسلامية وبين قدرة التمويل المصغر على توفير فرص لحصول الفقير على التمويل¹⁹ .

2. تطبيق التمويل المصغر في البنوك الإسلامية : عدم وجود تعارض بين مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وبين مبادئ التمويل المصغر من جهة ، ومن جهة أخرى كون البنوك الإسلامية أهم المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أمر يدفعنا الى البحث عن امكانية تقديم منتجات التمويل المصغر عن طريق البنوك الإسلامية.

1.2. هل تتوافق فلسفة البنوك الإسلامية مع التمويل المصغر ؟ : اذا ما نظرنا الى الخدمات التي تقدمها برامج التمويل المصغر والموجهة للفقراء ومحدودي الدخل الذين تستبعدهم الأنظمة المالية الرسمية في الغالب ، لوجدنا أنها تتشابه إلى حد كبير مع ما هو مطلوب من البنوك الإسلامية اتجاه المجتمعات بموجب مسؤوليتها الاجتماعية ، فكلاهما يدعو الى ثقافة العمل الحر والى تقاسم المخاطر ، ويركز كلاهما على إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية ، ويؤمنان بأن الفقراء لا بد أن يكون لهم نصيب في مثل هذا النوع من الأنشطة²⁰ ، ومنه نستنتج أن هناك توافق وعدم تعارض في الرؤى والأهداف بين برامج التمويل المصغر وفلسفة عمل البنوك الإسلامية.

2.2. مزايا تقديم البنوك الإسلامية للتمويل المصغر : تمتلك البنوك الإسلامية مؤهلات عدّة تسمح لها بأن تكون أحد صناعات سوق التمويل الإسلامي المصغر منها²¹ :

- لدى البنوك مصدر جاهز للموارد المالية -قاعدة الودائع-

-انخفاض مخاطر التعثر وارتفاع معدل العائد.

-تعدد شبكات الفروع التي تمتلكها البنوك مما يعطيها الفرصة للوصول إلى أكبر قدر من العملاء.

-إمكانية تحقيق أرباح عند تقديم خدمات التمويل المصغر.

-قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متنوعة.

-التعدد والتنوع في صيغ التمويل بما يوفر أساليب تناسب كل الظروف والأحوال.

3.2. منتجات التمويل الإسلامي المصغر في البنوك الإسلامية : لا يشكل تحريم الربا والجهد والغرر وغير ذلك من المبادئ المقيدة في التمويل الإسلامي عقبة أمام بناء منتجات سليمة للتمويل المصغر ، بل ويزخر النظام الإسلامي بتشكيلة متنوعة من أدوات التمويل فمنها أدوات تشاركية تقوم على الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة ، أدوات يعبه مثل المراهبة ، أدوات استئجارية مثل الإجارة ومنح خيرية مثل القرض الحسن حيث يعرض الجدول رقم 01 أهم منتجات التمويل الإسلامي المصغر .

المحور الثالث: دراسة واقع تطبيق التمويل الإسلامي المصغر في كل من السودان والجزائر

1. واقع التمويل الإسلامي المصغر في السودان : تعد تجربة البنوك السودانية من التجارب الرائدة عالميا في تقديم التمويل الإسلامي المصغر ، خصوصا في ظل أسلمة النظام المصرفي وسياسات البنك المركزي الهادفة الى تطوير هذا القطاع ، حيث سنحاول التطرق الى أهم حيثياتها:

1.1. أدبيات التمويل المصغر في السودان²² :

1.1.1. وحدة التمويل المصغر في البنك المركزي* : وحدة تابعة لقطاع المؤسسات المالية بنك السودان المركزي تهدف الى رفع قدرات المصارف والمؤسسات العاملة بالتمويل المصغر ، والترويج لصناعة التمويل المصغر في السودان.

2.1.1. مصرف التمويل المصغر : أي مصرف مرخص له بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003 ويقوم بتقديم كل أو بعض خدمات التمويل المصغر.

3.1.1. المشروع الصغير : كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا لا يزيد العائد من مبيعاتها السنوية عن 50000 جنيه سوداني ولا يتجاوز العاملين فيها 50 عاملا.

4.1.1. عميل التمويل المصغر : هو الشخص النشط اقتصاديا وله دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور أوله أصول منتجة لا تزيد قيمتها على 10 آلاف جنيه ولا يستفيد من مصادر التمويل الرسمية.

5.1.1. الضمان الجماعي : التزام مجموعة من صغار المقترضين بمسؤوليتهم بالتضامن في سداد القروض الممنوحة لهم.

6.1.1. الضمانات البديلة : ويقصد بها الضمانات غير المتعارف عليها في المصارف من قبل لتسهيل تعامل الفقراء الناشطين اقتصاديا.

2.1. موجّهات التمويل المصغر في البنوك السودانية :

1.2.1. استراتيجية التمويل : في إطار الرؤية الاستراتيجية لتنمية وترقية التمويل المصغر بالسودان ، وتنفيذا للسياسة التمويلية لبنك السودان المركزي لسنة 2007 والتي ألزمت المصارف بتخصيص 12% من محافظ التمويل كحد أدنى لقطاع التمويل المصغر ، يشرح الجدول رقم 02 تطور معدل السياسة التمويلية فابتداء من سنة 2007 استهدفت سياسات البنك المركزي السوداني توظيف 12% على الأقل من المحفظة الاستثمارية لكل مصرف توجه الى قطاع التمويل المصغر ، وهذا ما يؤكد استمرار بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية الى تشجيع قطاع التمويل المصغر.

2.2.1. رفع سقف التمويل المصغر : في إطار تفعيل سياسة البنك المركزي السوداني الرامية لترقية قطاع التمويل المصغر تم الاستعاضة عن المنشور رقم 2016/3 الصادر بتاريخ 2016-02-16 بالمنشور رقم 2016/11 الذي رفع سقف التمويل المصغر للقطاع الزراعي والصناعي

* - تم إنشاء وحدة التمويل المصغر سنة 2007.

وشريحة مشاريع الخريجين من مبلغ 30 ألف جنيه إلى 50 ألف جنيه ، أما القطاعات الأخرى فرفع سقف التمويل بها من مبلغ 20 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه²³.

3.2.1. مصفوفة النتائج المتوقعة من الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع التمويل المصغر (2013-2017): تم وضع هذه الخطة من طرف المجلس الأعلى للتمويل المصغر* وأصبحت سارية المفعول بتاريخ 30 أكتوبر 2013 ، لغرض تنمية قطاع حيوي ممثل في التمويل المصغر بهدف استراتيجي قائم على توسيع مظلة التمويل المصغر لزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، كما ويمكن ذكر أهم المؤشرات المستهدفة تحقيقها ضمن **الجدول رقم 03** حيث تبرز مصفوفة النتائج المتوقع تحقيقها بعد تطبيق الخطة الاستراتيجية الوصول بنسبة مساهمة قطاع التمويل المصغر ب 3% في الناتج القومي ورفع عدد العملاء من 494 ألف خلال سنة 2012 إلى 1500000 بنهاية سنة 2017 ، وكذا رفع نسبة الممولين من الفقراء (فوق 18 سنة) إلى 24,6% ورفع نسبة تمويل العنصر النسوي من 30% بنهاية 2012 إلى 50% بنهاية 2017 ، وتقليل حجم القطاع غير الرسمي بنسبة 5% على الأقل.

3.1. واقع التمويل الإسلامي المصغر في القطاع المصرفي السوداني :

1.3.1. حجم التمويل المصغر إلى إجمالي التمويل المصرفي: عرف التمويل المصرفي السوداني نموا ما يؤكد توسع البنوك في منح التمويل ، حيث سجل إجمالي التمويل المصرفي لسنة 2011 قيمة 22867,1 مليون جنيه وما قيمته 53456,7 مليون جنيه خلال سنة 2015 ، أما حجم التمويل المصغر فعرف هو الأخير نموا يعتبر طفيفا مقارنة بالتمويل الكلي حيث ارتفعت قيمته من 938 مليون جنيه لسنة 2011 إلى 2692 مليون جنيه لسنة 2015 ، وإذا أخذنا سنة 2015 كمرجع للمقارنة لوجدنا معدل التمويل المصغر من إجمالي التمويل يقدر ب 5.03% وهي تعتبر أقل من 12% النسبة المقررة للتمويل المصغر حيث بلغت نسبة الانحراف عنها ب 6.97% وهذا ما يؤكد احجام البنوك عن تقديم هذا النوع من التمويل رغم سياسات البنك المركزي الرامية لتشجيع تنمية قطاع التمويل المصغر **والشكل رقم 03** يشرح تطور حجم التمويل المصغر الإسلامي المنفذ في البنوك السودانية إلى إجمالي التمويل المصرفي.

2.3.1. حجم التمويل المصغر الفعلي إلى التمويل المصغر المستهدف : بلغ التمويل المصغر المستهدف وهو التمويل المخصص حسب سياسة البنك ب 12% من المحفظة التمويلية ، ما قيمته 2744 مليون جنيه في سنة 2011 في حين بلغ التمويل المصغر الفعلي 938 مليون جنيه بمعدل تنفيذ 4,1% وهي تعد أقل من النسبة المقررة ، وارتفعت إلى 4.9% في سنة 2012 لتتخض بعدها إلى 4.1% في سنة 2013 ، لترتفع إلى 4.6% ، 5% خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي حيث رغم النمو الإيجابي لهذه المعدلات إلا أنها في الأجمال تعكس انحرافات سلبية عن النسبة المقررة فعلى الرغم من جهود بنك السودان المركزي إلا أن استجابة القطاع المصرفي كانت أقل بكثير من تلك النسب المقررة وهذا ما يعرضه **الشكل رقم 04**.

4.1. عرض تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كأحد التجارب الناجحة في تقديم التمويل الإسلامي المصغر : تم انشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية سنة 1996 امتدادا لبنك الادخار السوداني ، كمؤسسة مصرفية متخصصة لتمويل الفقراء والأسر المنتجة وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وذوي الدخل المحدود ، ويسعى المصرف ليكون الرائد في السودان في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر ، حيث تلقى المصرف إشارات من هيئات ومنظمات دولية لدوره الرائد في التمويل المصغر حيث صنف من طرف الشبكة العربية للتمويل المصغر (سنابل) ضمن أكبر عشر مؤسسات من حيث حجم محفظة التمويل المصغر في العالم العربي ، كما أشاد به بنك السودان المركزي لابتكاره 13 نوعا من الضمانات الميسرة وغير التقليدية للتمويل المصغر ، وعليه سنحاول عرض تجربته باختصار في تقديم التمويل الإسلامي المصغر :

1.4.1. توزيع حجم التمويل الكلي للمصرف وفقا للصيغ التمويلية : تبين أن البنك يتوسع في تطبيق صيغة الهراجة أكثر من باقي الصيغ الأخرى فاعتمادا على معطيات سنة 2015 فكانت صيغة الهراجة في الترتيب الأول بإجمالي تمويل قدره 1225 مليون جنيه لتليها صيغتي المشاركة والسلم بقيمتي 533 و 204 مليون جنيه على التوالي ، وبعدها تمويل بسيط من خلال صيغتي المضاربة والمقاوله بقيمتي 35 و 9 مليون جنيه مع عدم تطبيق صيغتي الاجارة والاستصناع وهذا وفق ما بينه **الجدول رقم 04**.

2.4.1. عملاء التمويل المصغر الإسلامي في البنك : انتقل عدد المستفيدين من خدمات التمويل المصغر في البنك من 21261 مستفيد خلال سنة 2008 إلى 109596 مستفيد خلال سنة 2015 وهذا ما يدل على تفوق البنك في الوصول إلى الشرائح المستهدفة كما يدل على أن منتجات المصرف المقدم لزبائن التمويل المصغر ذات تكلفة أقل وتتميز بالتنوع حتى تلبى الاحتياجات التمويلية للعملاء **والشكل رقم 06** يشرح تطور عملاء التمويل المصغر.

3.4.1. نسب التمويل المصغر من التمويل الكلي : تراوحت نسب التمويل المصغر من التمويل الكلي للبنك بين 25% كأقل معدل في سنة 2010 خلال فترة الدراسة ، و 40% كأعلى معدل في سنة 2014 حيث تشير جميع النسب خلال فترة الدراسة إلى تجاوز السقف المحدد للتمويل المصغر (12%) ما يؤكد تخصص نشاط البنك لخدمة شريحة الفقراء ومحدودي الدخل **والشكل رقم 07** يشرح تطور هذه النسب.

2. واقع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر: إن الحديث عن واقع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر ، يستدعي منا التعريف بتجربة مؤسسية هامة على مستوى بنك البركة الجزائري ، من خلال قيام البنك بإقامة برنامج نموذجي متخصص في التمويل الإسلامي المصغر وعليه سنحاول عرض واقع هذه التجربة:

1.2. نظرة مختصرة عن بنك البركة الجزائري : يعدّ أول بنك إسلامي تأسس على ضوء قانون النقد والقرض* ، يمارس أعماله المصرفية وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية ، تأسس في شهر مارس 1990 ، وتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه فعليا في 01 سبتمبر 1991 ، يوجد مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة حيث تأسس برأسمال مختلط قدره 500 مليون دج ، مقسمة مناصفة بين شركة دلة البركة كشركة سعودية مقرها البحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك عمومي جزائري ، وبموجب النظام رقم 04-08 المؤرخ في 23-12-2008

*- تم انشاء المجلس الأعلى للتمويل المصغر سنة 2011.

*- قانون النقد والقرض الصادر في 14-04-1990.

الذي رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك في الجزائر إلى 10 ملايين دج ، قام بنك البركة برفع رأسماله بحرص تقدر ب 56% لصالح مجموعة البركة المصرفية و44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية²⁴.

2.2. واقع التمويل الإسلامي المصغر من خلال البرنامج النموذجي للبنك :

1.2.2. التعريف بالبرنامج النموذجي للتمويل الأصغر الإسلامي : في إطار المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لإتاحة التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة ، وبمشاركة مؤسسة الخدمات المالية Fides Algérie كشركة تابعة لمجموعة سويسرية تختص بإطلاق برامج التمويل المصغر في البلدان النامية ، وبنك البركة الجزائري تم إطلاق برنامج التمويل المصغر بصورة مبدئية بمدينة غرداية سنة 2008 لعدد من المبررات أهمها العادات المجتمعية ومثانة الروابط الاجتماعية بالمنطقة والتي يمكن تفعيلها في إنجاح البرنامج ، وكذا تمتع المنطقة بعدد هام من مشاريع الحرف والصناعات التقليدية وإحجام العديد من الأفراد بالمنطقة على التعامل مع البنوك التجارية الغير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2.2.2. الأطراف الفاعلة في البرنامج : تم تصميم إطار تنظيمي يضبط عمل البرنامج مشكل من 03 أطراف فاعلة يمكن تلخيصها ضمن الجدول رقم 04. وتجدر الإشارة إلى أن عمل مؤسسة Fides Algérie قد توقف وأصبح بنك البركة المشرف الرئيسي على إدارة البرنامج ، مع اعتماده بشكل أو بآخر على لجنة الأعيان كطرف مشارك في تنفيذ هذا البرنامج.

3.2.2. الصيغ التمويلية المتاحة وشروط الاستفادة منها : ويمكن تلخيصها ضمن الجدول رقم 05.

4.2.2. تقييم البرنامج النموذجي للتمويل الإسلامي المصغر :

أ. توزيع التمويل المصغر حسب الصيغ : عرف تطبيق برنامج التمويل المصغر توسعا في دائرة الصيغ المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد على صيغتين أساسيتين هما القرض الحسن وصيغة المشاركة ، ومع بداية سنة 2012 تم إطلاق صيغة المراجعة المصغرة ، بإجمالي قيمة تقدر ب 1890000.00 دج حيث سجل التمويل أعلى مستوياته خلال سنوات بدايته من 2008 إلى 2011 لتتخفص قيمة التمويل انخفاضا محسوسا بداية من سنة 2014 إلى 2015 ربما يعزى هذا الى توقف نشاط fides Algérie وفق ما يشرحه الشكل رقم 08.

ب. تطور عدد المشاريع الممولة بالتمويل المصغر : عرفت المشاريع الممولة بصيغ التمويل المصغر تطورا بداية من تطبيق البرنامج حيث سجلت أعلى مستوى خلال سنة 2010 بإجمالي 532 مشروع ممول لتسجل بعدها انخفاضا حيث عرفت سنة 2012 تمويل 34 مشروع فقط ، وعاود عدد المشاريع بالارتفاع الطفيف الذي سرعان ما انخفض خلال سنتي 2014 و2015 والشكل رقم 09 يشرح هذا التطور.

ج. التوسع في تطبيق البرنامج : إذ بموجب اتفاقية شراكة جديدة تم امضاءها مع التعاون الإسباني CIDEAL تم تقديم خدمات التمويل المصغر في منطقة العاصمة بداية من سنة 2012 ، مع استحداث صيغة جديدة تم تطبيقها سنة 2014 هي صيغة الإجارة المصغرة لكن التجربة لا تزال فتية وفق ما تشرحه بيانات الجدول رقم 06.

د. تطور إجمالي التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف البنك : عرف حجم التمويل المصغر الممنوح تذبذبا ، حيث سجل توسعا عند بداية تطبيق البرنامج خصوصا خلال سنة 2010 ، وهذا ناتج عن حداثة التجربة وحرص الأطراف الفاعلة على انجاحها ، ليسجل بعدها انخفاضا بين سنتي 2011 و2012 ، خصوصا خلال سنة 2012 بإجمالي تمويل قدره 6147.06 ألف دج ، كما وتحسن خلال سنة 2013 نتيجة التوسع خلال هذه المرحلة في تقديم صيغة المشاركة ، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا حيث سجل حجم التمويل الممنوح انخفاضا خلال سنة 2014 وهو يعد بسيطا اذا ما قورن بسنة 2015 ربما نتيجة التوسع في تطبيق البرنامج وإطلاق صيغة الإجارة خلال سنة 2014 ، أما حجم التمويل الممنوح خلال سنة 2015 فلا يبشر بقدرة البنك على الاستمرار في برنامج التمويل المصغر ويؤكد أن البنك يواجه تحديات وصعوبات في تبني هذه الصناعة المصرفية وفق ما يبينه الشكل رقم 10.

II. النتائج والتوصيات:

من خلال الطرح النظري للتمويل المصغر وتناول أهم مرتكزاته التي يمثل جوهرها محو فكرة الاعتقاد السائد بعدم أحقية الفقراء ومحدودي الدخل التعامل بالمنتجات المالية ، ولما كان أيضا التمويل المصغر فرصة حتى يعكس التمويل الإسلامي مكنون رسالته تبلورت معالم تمويل مصغر بصيغة اسلامية ، هذا ما دفعنا للبحث حول واقع واطار هذا القطاع الحديث من خلال تقويم وعرض تجربة السودان والتعرف على سياستها في تبني هذه الصناعة ، ومن ثم الانتقال الى عرض واقع البرنامج النموذجي المبتنى من طرف بنك البركة الجزائري كتجربة لتقديم التمويل المصغر حيث كانت أهم النتائج المتوصل إليها:

- يمثل التمويل المصغر ثورة صغرى في مجال التمويل التنموي ، حيث يحقق جملة من الأدوار الاقتصادية ويعد عاملا للاستقرار الاجتماعي عن طريق ادماج الفئات الاجتماعية المهمشة.

- الاتساق والتوافق في الرؤى والأهداف بين مبادئ التمويل الإسلامي ومتطلبات التمويل المصغر ، ما خلق إطارا لانصهارهما ضمن قطاع متخصص يعرف باسم التمويل الإسلامي المصغر.

- تحقق البنوك الإسلامية جملة من المزايا نتيجة اقتحامها لسوق التمويل المصغر ما جعلها تصبح النموذج المؤسساتي الأفضل لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

- تعد تجربة السودان أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي ، واهتمام هذا الأخير على مستوى سياساته الكلية بنهج التمويل المصغر وكان نتاج ذلك إنشاء ادارة متخصصة بالتمويل المصغر بالبنك.

- الزام المصارف السودانية بتخصيص 12% من محافظتها التمويلية كحد أدنى لتمويل قطاع التمويل المصغر.

- ما زالت البنوك السودانية بعيدة عن تحقيق الرابط المحدد من قبل البنك المركزي 12% من محفظة تمويل كل بنك ، حيث سجل انحراف سلبي عن النسبة المقررة ما يؤكد احجام البنوك عن تقديم التمويل المصغر.

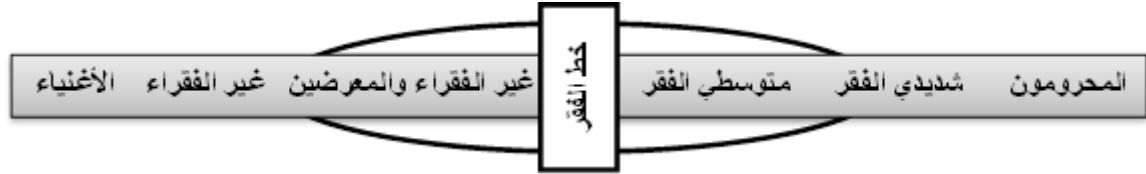
- وضع خطة استراتيجية من طرف المجلس الأعلى للتمويل المصغر في السودان تشمل الفترة من 2013-2017 بهدف استراتيجي قائم على توسيع مظلة التمويل المصغر.

- يعد بنك الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجا ناجحا لتطبيق أفضل الممارسات في صناعة التمويل المصغر ، حيث تجاوزت معدلات التمويل المصغر به السقف المحدد (12%) ما يؤكد تخصص نشاط البنك في خدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

- لا يزال قطاع التمويل الإسلامي المصغر ناشئاً في الجزائر كما وتعد تجربة بنك البركة الجزائري تجربة نموذجية سعت الى محاكاة أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.
- عرف تطبيق برنامج التمويل المصغر في بنك البركة توسعا في دائرة الصيغ المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد على صيغتين أساسيتين هما القرض الحسن وصيغة المشاركة ، ليتم اعتماد المراجعة والاجارة لاحقا.
- سعي بنك البركة الى توسيع نطاق تطبيق البرنامج عبر امضاء اتفاقيات شراكة جديدة لكن تبقى المحاولة فنية لم تحدث أثارا كبيرة وهذا ما يثبتته التذبذب في منح التمويل.
- تقييمنا للبرنامج يؤكد عدم قدرة بنك البركة على الاستمرار واستدامة البرنامج حيث سجلت بداياته نموا وفق المسار الصحيح ، لكن سرعان ما تراجع هذا النمو وهذا ما عكسه حجم التمويل المصغر الممنوح.
- عدم تحقيق التمويل الإسلامي المصغر المطلوب منه في الجزائر يعزى ذلك لعدم توفر الاطار المناسب لاحتواء هذه الصناعة ما يستدعي التدخل **بجملة من التوصيات** لتفعيل هذه الصناعة في الجزائر:
- نجاح البنوك الاسلامية في تقديم منتجات التمويل المصغر مرهون بالفصل الكامل بين وحدات وفروع ونواخذ التمويل المصغر عن الأعمال العادية للبنك.
- محاكاة سياسات السودان خصوصا أسلمة القطاع المصرفي الذي يعد خطوة مهمة لخلق بيئة تتلاءم وخصوصية عمل البنوك الاسلامية ، وهذا ما يعد حلقة مفقودة في الجزائر.
- توسيع قطاع التمويل الإسلامي المصغر عبر الزام البنوك بتخصيص نسبة من إجمالي محافظها التمويلية للتمويل المصغر وهذا محاكاة لتجربة البنك المركزي السوداني.
- اختيار الكفاءات المؤمنة بفكرة التمويل الإسلامي المصغر للقيام بهذه الوظيفة.
- أن تقدم البنوك الاسلامية على فتح فروع أو وحدات متخصصة وأن تطبق أفضل الممارسات في التمويل المصغر مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال.
- تحفيز العاملين لتقديم مقترحاتهم وأفكارهم لتطوير الخدمات القائمة أو ابتكار خدمات جديدة تتلاءم مع خصوصية التمويل الإسلامي المصغر وتكافئ كل من يأتي بفكرة جديدة.
- الامتناع عن مزاحمة هذا التمويل بالقرض المدعومة والتقليل من الفساد وتحسين بيئة الأعمال الصغيرة.

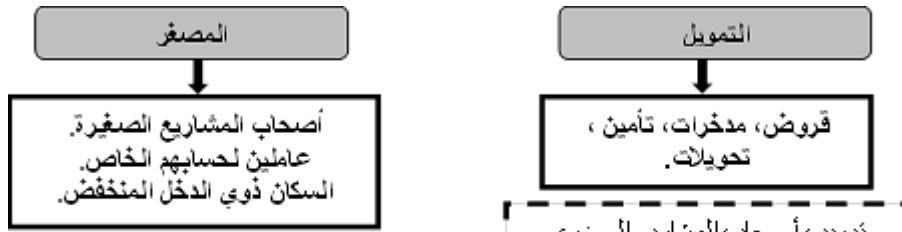
- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

شكل رقم 01 : عملاء التمويل المصغر



المصدر : ماركو إلبا ، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قطان ، كلية الادارة ، جامعة تورينو ، إيطاليا ، 2006 ، ص 10.

رقم 02 : مفهوم المصغر وعملاؤه.



الشكل التمويل

المصدر : بركان أنيسة ، التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر عوامل النجاح وسبل التكرار ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد 08 ، جامعة البليدة 02 ، جوان 2017 ، ص 100.

جدول رقم 01 : أهم منتجات التمويل الإسلامي المصغر

الصيغة	محتوى الصيغة
المشاركة	تعتبر من انبساط الاساليب للاستثمار الجماعي حيث يقدم المشاركون المال بنسب متساوية او متفاوتة من اجل إنشاء مشروع ، وفي حال الربح أو الخسارة فيتم توزيعها أو تحميلها بحسب نسبة مساهمة كل منهما برأس المال.
المضاربة	اتفاق بين طرفين الأول يقدم التمويل للطرف الثاني الذي يقدم الخبرة والجهد ، على ان يضع مانح التمويل شروطا تضمن حسن استخدام التمويل ففي حالة الربح فيتم توزيعها وفق نسب متفق عليها مسبقا ، وفي حالة الخسارة فكل من الشريكين يخسر من جنس ما قدم.
المرابحة	تمثل ابسط الادوات الشائعة ، وفيها يطلب المتعامل ان تشتري له سلعة بمواصفات محددة على اساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة أي مضاف إلى ثمن الشراء ربعا معينا.
الاستصناع	يحرر البنك عقد استصناع يقضي بتسليم السلعة المطلوبة وفقا للمواصفات المطلوبة ، ثم تقوم بالتعاقد مع احد العملاء

بصنع السلعة محل العقد الأول ويقوم البنك باستلام السلعة في ميعاد استلامها وتسليمها للمشتري وبذلك يحقق الاستصناع التكامل بين الخبرات ورأس المال	
يمكن لزبون التمويل المصغر الحصول على المال حالا مقابل وعد منه بان يسلم سلعا محددة في المستقبل ، وهو يعد طريقا للتمويل النقدي بدلا من القرض بفائدة.	السلم
وفيه يقوم البنك بشراء الاصل الإنتاجي وتاجيره لصاحب المشروع ، على تحديد مدة وقيمة الإيجار تقاديا للقرر ، كما يمكن أن يعقبه عقد بيع تنتقل فيه ملكية الأصل إلى المستأجر.	الإجارة
هو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة ويرد دون زيادة او نقصان وغالبا ما يمنح لغايات اجتماعية.	القرض الحسن

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على :- خالدي خديجة ، التمويل الأصغر الإسلامي المفاهيم والمبادرات ، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص ص 361-367.

- بن رجم محمد خميسي ، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي التحديات وسبل التفعيل ، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص ص 522-524.

جدول رقم 02 : تطور معدل تمويل قطاع التمويل المصغر المفروض من البنك المركزي السوداني

البيان	2001	2006-2002	2018-2007
نسبة تمويل قطاع التمويل المصغر	7%	10%	12%

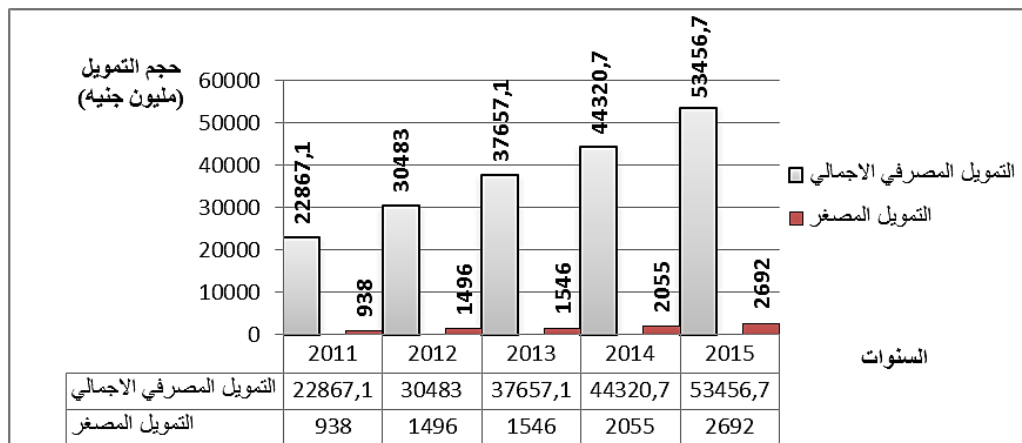
المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ، مداخله ضمن الملتقى الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة-قطر- ، 18-20 ديسمبر 2011 ، ص 15.

جدول رقم 03 : مصفوفة النتائج المتوقعة من الاستراتيجية الشاملة لتنمية قطاع التمويل المصغر 2013-2017.

المؤشرات	2012	المستهدف في 2017
نسبة اسهام قطاع التمويل المصغر في الناتج القومي الاجمالي	1%	3%
عدد المستفيدين (الزبائن) بالالف	494	1500
نسبة الممولين من الفقراء (18 سنة فاكثر)	8.2%	24.6%
نسبة تمويل العنصر النسوي	30%	50%
تخفيض القطاع الغير الرسمي	-	5%

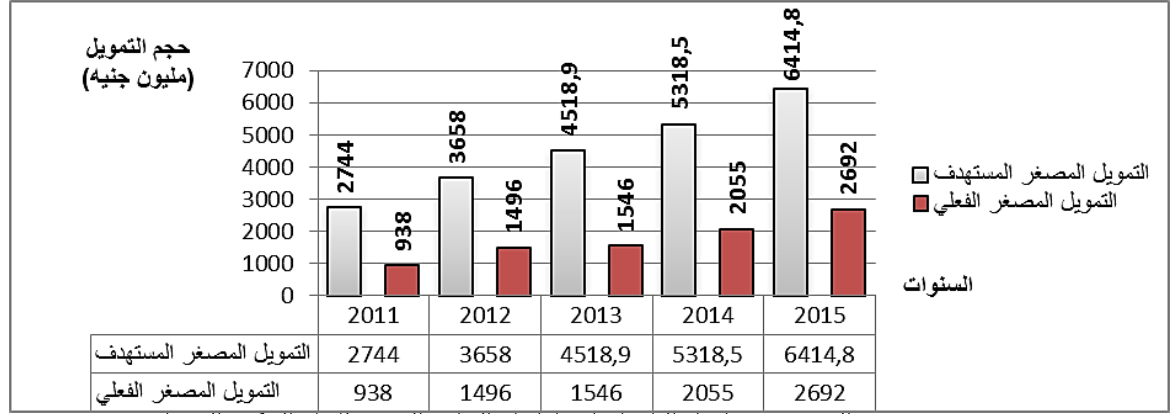
المصدر: المجلس الأعلى للتمويل الأصغر ، الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان ، ص ص 52 53.

الشكل رقم 03 : تطور التمويل المصغر الإسلامي إلى اجمالي التمويل المصرفي.



المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني.

شكل رقم 04 : تطور التمويل المصغر الفعلي مقارنة بالمستهدف.



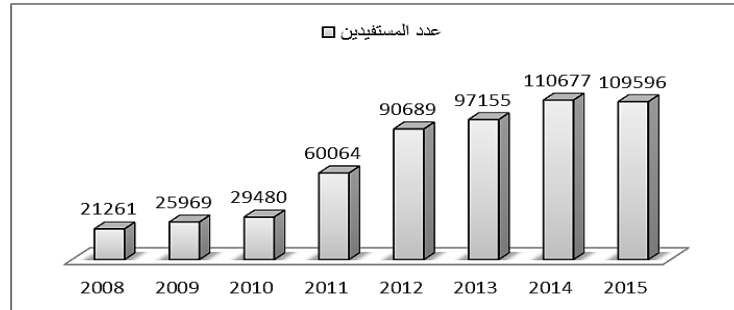
المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني.

جدول رقم 04 : توزيع التمويل الكلي للبنك وفقا للصيغ التمويلية

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المراحة	209	292	370	442	625	752	890	1225
المشاركة	69	45	98	72	152	203	139	533
المضاربة	6	17	15	8	13	9	22	35
السلم	3	3	6	6	7	19	18	204
المقاوله	9	14	15	63	5	7	12	9
الإجارة	0	0	0	0	117	0	100	0
الاستصناع	0	0	0	0	0	3	1	0

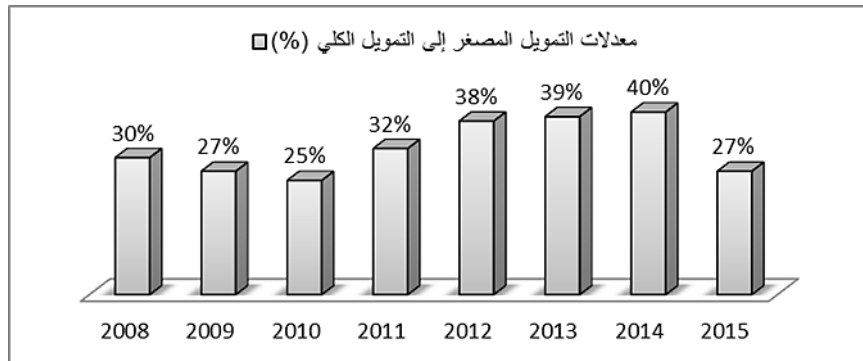
المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على محمد سر الختم حاج عمر علي ، المخاطر المرتبطة بأدوات التمويل الإسلامي والأنشطة الاقتصادية وأثرها في حجم التمويل الأصغر ، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017 ، ص 120.

شكل رقم 06 : تطور عملاء التمويل المصغر الإسلامي في البنك



المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على محمد سر الختم حاج عمر علي ، مرجع سابق ، ص 123.

شكل رقم 07 : تطور معدلات التمويل المصغر إلى التمويل الكلي



المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على محمد سر الختم حاج عمر علي ، مرجع سابق ، ص 123.

جدول رقم 04 : مهام الاطراف الفاعلة في البرنامج النموذجي للتمويل المصغر.

مؤسسة الخدمات المالية Fides Algérie	دراسة وتقييم المشاريع ، ارسال المشاريع المقبولة للبنك لتقديم التمويل ، المتابعة المستمرة لأصحاب المشاريع
بنك البركة الجزائري	تقديم التمويل وإمضاء الاتفاقيات المتعلقة بالمعاملات المالية ، ضمان متابعة عمليات التحصيل ، التسيير الإداري والمحاسبي.
لجنة الاعيان	المشاركة في تحصيل الاموال الممنوحة في حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم ، والمساعدة على تطوير وإنجاح هذا الجهاز التمويلي.

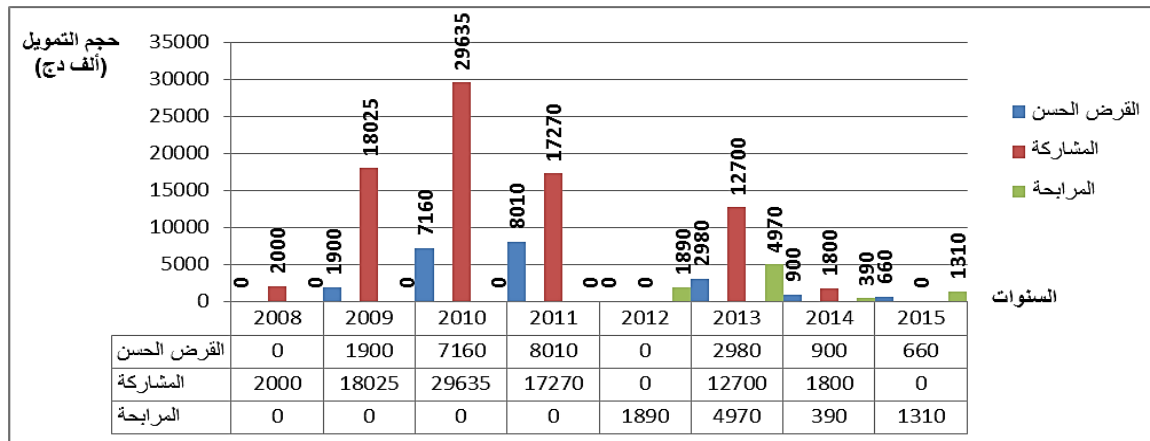
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك البركة.

جدول رقم 05 : الصيغ المتاحة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المصغر.

الصيغة	خصائصها	شروط الاستفادة منها
القرض الحسن	تمويل موجه للنساء المالكات بالبيت تتراوح قيمته بين 10000.00 دج و 30000.00 دج ويمنح مرة واحدة.	تجاوز سن 18 سنة للنساء المستفيدات ، والعضوية ضمن مجموعات تضامنية ، عدم تجاوز الدخل للمستفيدة مبلغ 18000.00 دج ، مع اشتراط شخص معنوي كضامن أمام البنك.
المراحة المصغرة	موجهة للنساء المالكات بالبيت تتراوح قيمته بين 30000.00 دج و 70000.00 دج لفترة تسديد تتراوح بين 10 إلى 14 شهرا.	تمتع المستفيدة بسيرة حسنة تتجدد من خلال وفائها بالتزاماتها المرتبطة بالقرض الحسن ، مع اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك ، مع طلب البنك كفالة شخصية وتضامنية.
المشاركة	يخص التمويل كل المجالات الإستثمارية باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي ، ويوجه الى تمويل المشروعات القائمة فقط وتتراوح قيمته بين 150000.00 دج و 1000000.00 دج بفترة تسديد تتراوح عموما بين 13 و 36 شهرا.	توفر المستفيد على الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه جبائية ، ولا يتم تمويل المشاريع الجديدة بل يوجه الى المشاريع القائمة والمدررة للدخل ، واشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك بالإضافة الى إمكانية طلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية.

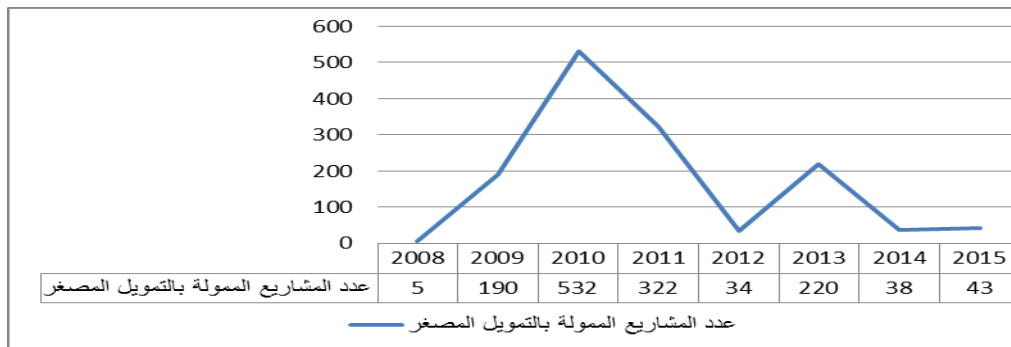
المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معلومات مقدمة من بنك البركة.

الشكل رقم 08 : توزيع التمويل المصغر بحسب الصيغ



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق داخلية من بنك البركة.

الشكل رقم 09 : تطور عدد المشاريع الممولة في اطار البرنامج النموذجي للتمويل المصغر.



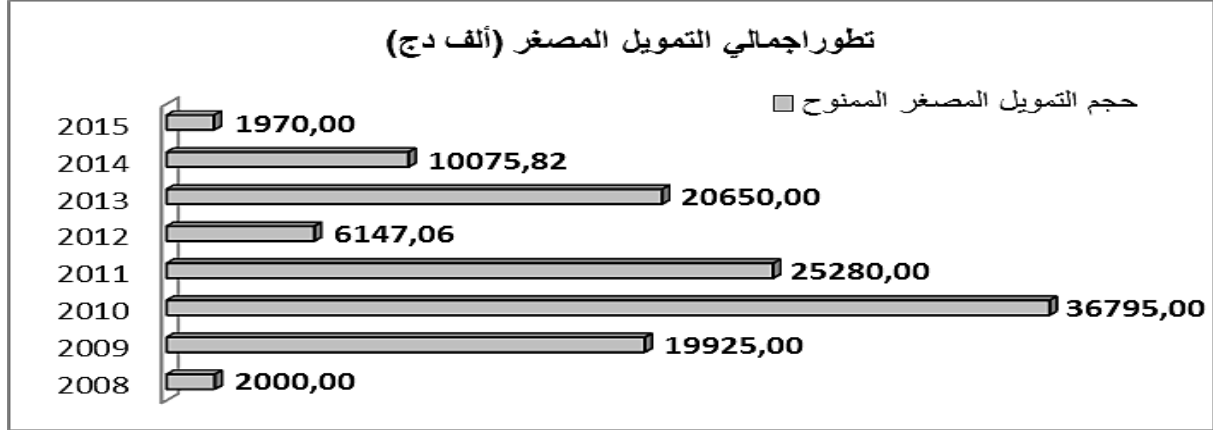
المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق داخلية لبنك البركة.

جدول رقم 06 : واقع برنامج التمويل المصغر على مستوى الجزائر العاصمة (دج)

2015	2014	2013	2012	
0	2585827.23	0	4257066.00	التمويل بصيغة الهرايعة
0	4400000.00	0	0	التمويل بصيغة الأيجارة
0	3	0	8	أجمالي المشاريع الممولة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق داخلية من البنك

الشكل رقم 10 : تطور التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة.



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق داخلية من بنك البركة.

-الإحالات والمراجع:

- ¹- عبد الله بن محمد السماعيل ، دور التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 156.
- ²- زرزاز العياشي ، قيادة كريمة ، التمويل الإسلامي الأصغر في البلدان العربية: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المغرب ، 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 741.
- ³- أسامة اسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير ، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر ، مذكرة ماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014 ، ص 16.
- ⁴- خالد خديجة ، التمويل الأصغر الإسلامي المفاهيم والمبادرات ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 350.
- ⁵- عمران عبد الحكيم ، عامر هشام ، مرجع سابق ، ص 03.
- ⁶- أسامة اسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير ، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر ، مذكرة ماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014 ، ص 26.
- ⁷- أسامة اسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير ، مرجع سابق ، ص 26.
- ⁸- عبد الله بن محمد السماعيل ، مرجع سابق ، ص 156 157.
- ⁹- بن عمارة نوال ، صالح ناجية ، مفيد عبد اللاوي ، التمويل الأصغر الإسلامي بين المسؤولية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية في دعم المشاريع الصغيرة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 295 296.
- ¹⁰- سلومه موسى يحي بشارة ، مرجع سابق ، ص 67.
- ¹¹- سلومه موسى يحي بشارة ، مرجع سابق ، ص 73.
- ¹²- بركان أنيسة ، التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر عوامل النجاح وسبل التكرار ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد 08 ، جامعة البلديدة 02 ، جوان 2017 ، ص 103.

¹³ - بركان أنيسة ، مرجع سابق ، ص 103.¹⁴ - بن عزة هشام ، بوتلجة عبد الناصر ، الوقف كأحد آليات التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 480.¹⁵ - خالدي خديجة ، مرجع سابق ، ص 355.¹⁶ - محمد مصطفى غانم ، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2010 ، ص 29.¹⁷ - بن عزة هشام ، بوتلجة عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص 479.¹⁸ - Tamer Mohamed, **La microfinance Islamique...Un modèle efficace pour l'égypt ?**, Mémoire de graduation, faculté d'économie et des sciences politiques, université du Caire, 2009, p 19.¹⁹ - أمال ينون ، سامية سرحان ، مرجع سابق ، ص 385.²⁰ - أمين قسول ، مرجع سابق ، ص 75.²¹ - بن رجم محمد خميسي ، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي التحديات وسبل التفعيل ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي ، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير أكادير -المغرب-، يومي 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 539.²² - بنك السودان المركزي ، منشور الإدارة العامة لتنظيم وتوجيه الجهاز المصرفي رقم 18 ، الموافق ل 20-10-2007.²³ - بنك السودان المركزي ، رفع سقف التمويل الأصغر ، المنشور رقم 2016/11 ، الموافق ل 22-11-2016.²⁴ - أمين قسول ، مرجع سابق ، ص 165.